



د. هيلة حمد المكي

لا بد من إعادة الثقة في العمل الجماعي النسائي الذي بات مشتتاً ومتفرقاً وينقصه التنسيق لاسيما ما بين الفعاليات والقيادات النسائية، بالإضافة إلى الجمعيات النسائية بمختلف أشكالها ووانها، لا تزال لجنة المرأة والنائبات يعشن هذا المازق بحيث لم يتمكن من خلق حضور قوي وملهم لدى جمهور النساء الذي بات منجذباً لمطالب الرجال الشعبية أكثر بكثير من غموض أطروحات لجنة المرأة وقد تبينت اشكالية ذلك في العدد الكبير من الفعاليات التي تزامنت في وقت واحد في احتفالية يوم المرأة العالمي بما فيه مؤتمر المرأة في مجلس الأمة الذي أطلق عليه الاول في حين هناك العديد من المؤتمرات البرلمانية السابقة التي تناولت فيه قضايا المرأة.

لا تعلم الى اين ستنتهي تلك التعديلات لاسيما ان الكثير منها هو ليس بالجديد بل موجود على ارض الواقع، ولهذا نأمل المزيد من الجدية من قبل لجنة المرأة في التعامل مع قضايا المرأة وحقوقها التي باتت ضائعة ما بين مطالب رجالية شعبية ومواقف نسائية خجولة تنفقد الجرأة وتدخل في حلبة المرابطة.

استاذة العلوم السياسية جامعة الكويت
mekami@hotmail.com

ما جديد لجنة المرأة؟

حياد إيجابي

الدخل تكون في اطراف الدولة لاسيما منطقتي الشقاي والسالي، وهي خطة اكها كذلك الشيخ أحمد الفهد فور قدمه الى وزارة الاسكان، وبالتالي ما جديد لجنة المرأة في ذلك، انا كانت هناك جدية بالفعل في هذا الخصوص فيجب ألا تتضمن الرعاية السكنية من ضمن محدودتي الدخل بدلا من العزلة الجبرية، لاسيما اننا نتحدث عن شريحة محدودة.

اما التعديل الخاص ببنك التسليف فهو بالفعل موجود كقانون الا انه غير مفعّل على ما يبدو فهو يتضمن كذلك المرأة التي تعدت سن الزواج ولم تتزوج يحق لها التقدم بطلب للحصول على قرض اسكاني، ولهذا فما هو الجديد ايضا بهذا الخصوص؟

ما تحتاجه المرأة الكويتية هو رفع الوعي بكل حقوقها المدنية والاجتماعية، وبت ثقافة مجتمعية تؤدك ان المرأة شريك حقيقي في بناء المجتمع، وانها ليست رقما انتخابيا يتم التنافس عليه من قبل النواب سواء من الرجال أو النساء وهذا على ما يبدو وهو الحاصل.

بعد استمرار تأجيل قانون الحقوق المدنية والاجتماعية للمرأة لمزيد من البحث والدراسة تبين ان اللجنة تعيش حالة من الاضطراب ما بين الضغوط الحكومية لمنع اقرار أي قوانين ذات كلفة مادية كما يطالب النواب لاسيما حق التقاعد المبكر وحق الاعاشة لربة المنزل وهي مطالب يحقق من خلالها النواب الرجال الذين ايضا زايدوا في هذه القضية لكسب الاصوات النسائية وهي مطالب تجعل هؤلاء النواب يتفوقون في الشعبية لدى جمهور النساء على زميلاتهن النائب اللاتي عشن في مازق ما بين المطالب الحكومية وشعبية زملائهن النواب ولهذا أنتهين لتقديم لا شيء.

فالتعديلات المزمع تقديمها هي في الواقع ليست بجديدة بل انها مطبقة بالفعل في البعض من تلك الوزارات وبالتالي ما جديد لجنة المرأة في تلك التعديلات، فالحديث عن الرعاية السكنية للمتزوج من غير كويتي والارملة والمطلقة، هي مطالب اقرت منذ ان كانت موضي الحمود وزيرة الاسكان حيث كتبت مقالة انتقد فيها تلك الحقوق التي انحصرت في مساكن منخفضة



نهار عامر المحفوظ

تهديدكم لوئيس الوزراء لا معنى له!

الضحى من النهار

على خمسة واربعين الف مواطن مهادين بامراض خطيرة، وهنا تظهر بوضوح الحقيقة المحزنة في تهديد بعض النواب لسمو رئيس مجلس الوزراء، فمآذا عن فائدة ساكني ام الهيمان من الاستجواب الذي سينتهي لصالح سمو رئيس مجلس الوزراء لعدم العلاقة بين البحث عن حلول عاجلة ومنصفة للمواطنين القاطنين في ام الهيمان وبين الاستجواب الذي لا يعني غير براءة الذمة والتلميع الذاتي بما لا يعود بمنفعة ولا يقترب من لب المشكلة؟

ان التهديد باستجواب سمو رئيس الوزراء يعد هروباً من مواجهة الكارثة بالطرق القانونية والمسالك الانسانية، فسمو رئيس مجلس الوزراء كان ومازال جاداً وصادقاً في وقوفه الى جانب اهالي ام الهيمان ما يلزم مساندة ودعمه من النواب حتى ينفذ وعده باغلاق المصانع التي تنبعث منها الغازات السامة او نقلها الى مناطق بعيدة عن المدن المأهولة بالسكان، وكذلك يجب على النواب ممارسة الضغط واستخدام ادواتهم التشريعية لسن قانون يحرم تلاصق المناطق الصناعية بالمناطق السكنية وان يكون تطبيقه باثر رجعي حتى لو استدعت الحاجة بناء مدينة اخرى تكون بديلة لمنطقة ام الهيمان وتعويضهم عن خسائرهم، فالسادة النواب هم من يملكون سلطة التشريع وعليهم ان يشرعوا قانوناً بهذا الخصوص في حالة استفاد محاولاتهم، اما الاستجابات والتهديد بها فلا تعني غير التلاعب بمشاعر المواطنين وخداعهم لتعود مكاسبها للنواب ذاتهم، وقد صدق النائب خالد العدة الذي بين رفضه لتهديد سمو رئيس الوزراء لكونه تهديداً دعائياً يقصد به التكبس الانتخابي وبراءة الذمة على حساب معاناة اهالي ام الهيمان.

بعد اضراب تلاميذ وطلبة مدارس ام الهيمان عن الدراسة لأجل لفت الانتظار لخطورة معاناتهم الصحية بسبب موقع منطقتهم التي تقع على مرمى قريب جداً من مصانع الشعبية وميناء عبدالله وما ينبعث من جوفها من سموم تخيم على منطقتهم ام الهيمان، وكذلك لفت الجهاات المسؤولة ومن ييدهم صناعة القرار وتنفيذه للتدخل الجاد لتسوية قضيتهم المزمنة، وذلك ليكون اضراب ابنائهم عن المدارس تعبيراً صادقاً عما وصل اليه حالهم وليكون رسالة بان الامر لم يعد يحتمل بعد ان استفندوا جميع السبل وطرقوا جميع الابواب دون فائدة ولا تجاوب ايجابياً يجعلهم يخرجون من كوابيس اليأس وافتقاد الامل.

لاشك ان السلطة التشريعية شريكة للسلطة التنفيذية في صدودها عن مأساتهم وعن المخاطر التي تهدد ارواحهم وبالذات اعضاء مجلس الأمة العشرة الذين فازوا بصناديق اقتراع الدائرة الخامسة، ولكن للأسف لم يولوا قضية ام الهيمان البيئية والصحية الاهتمام الجاد والصادق عدا تلك التصريحات الجوفاء والتهديدات الخرقاء التي لا تخرج عن دائرة التلميع الاعلامي والتكسب الانتخابي، فهكذا يجسد بعض النواب مواقفهم من القضايا والاستحقاقات الشعبية على هذا الشكل الدعائي لشخصهم بما في ذلك كارثة التلوث البيئي الواقع على ام الهيمان، فبعض النواب كشر عن انيابه وبدأ يسن لسانه بتهديد سمو رئيس مجلس الوزراء ويتوعده بالمنصة ان لم يعالج الوضع البيئي لمنطقة ام الهيمان خلال اسبوعين فقط ولا مهلة بعد ذلك، وهنا تتجلى الذاتية عبر التلاعب بكارثة واقعة

naharmahfoud@yahoo.com



ظاري جاسم الشمالي

لماذا إضراب العمال؟

الدراوة

ولا تستطيع الحكومة ان تضع خطة فيها ما لا يمكن صرفه عند تتوقف عند مبالغ لا تعتبر معيقة للتنفيذ السليم لما يمكن تحقيقه من الخطة الطموحة.

ان حقوق الانسان قبل كل شيء ثقافة يجب ان تسود في دولة قادرة والحمد لله ان تفي بوعودها بهذا الشأن شرط ألا تتدخل كوابح التخلف والحسابات الضيقة فتؤخر الانجازات في هذا المجال وتحول الحقوق الى ورقة تدور بين المجلس والحكومة.

العامل ليس طرفاً في ذلك الصراع المزمّن، وليس ورقة للضغط، انه ببساطة انسان صاحب حقوق مشروعة، ومن الخطأ تحويله الى لاعب سياسي في الأروقة الضيقة، وعلاقته بالحكومة يجب ان تنظم بشكل مباشر من دون وساطات أو قيود أو عقد أو سماسرة، ولكن هذا يتطلب مبادرة جريئة من اصحاب القرار واتصال مباشر مع من يمثل العمال حقاً وتمكين العمال من انتخاب هذا الممثل بالطرق الديمقراطية والمهنية السليمة، فلنبتعد السياسة عن ملف العمال، ولنناقش حقوقهم بقلب مفتوح وعقل مفتوح فهذا اختبار صغير لاستحقاقات النهوض الكبرى ومن يفشل في الاستحقاقات الصغيرة لا يحق له ان يتكلم عن مشاريع كبيرة وأكثر تعقيداً.

zari77@yahoo.com

“

يرى نهار عامر المحفوظ أن تهديد بعض النواب باستجواب سمو رئيس مجلس الوزراء لا معنى له، لان الهدف منه واضح وهو الدعاية الانتخابية، والتلميع الانتخابي على حساب اهالي أم الهيمان الذين يعانون من التلوث البيئي، وتسال د. هيلة حمد المكي عن جديد لجنة المرأة، مستغربة التعديلات المستمرة في قوانين المرأة والتي لم تفعل. ويشير ظاري الشمالي إلى إضراب العمال وأسبابه، موضحاً أن السبيل للتطوير هو الاهتمام بالموارد البشرية وتحفيزها، لأن العامل ليس طرفاً في أي صراع بين النواب والحكومة، ويكتب د. علي فخرو عن سمسة العولة وادخال المؤسسة الرياضية فيها ويرى ان الرياضة مثل أي سلعة تُمثنا يعتمد على العرض والطلب.



kuwaitoon@yahoo.com

سمسة العولمة

شمس الأصيل

شينا فشينا تدخل الرأسمالية العولمية المتوحشة المؤسسات الرياضية في لعبة الاقتصاد العولي، فما أن تشم رائحة تعلق جماهيري شعبي بحدى الألعاب الرياضية، كالعاب كرة القدم أو التنس أو الغولف على سبيل المثال، حتى تسوق تلك اللعبة وتقلها إلى بضاعة استهلاكية قابلة للتسويق والمنافسة والدخول في وهج واكاذيب عائلية الاعلان والعلاقات العامة، وبالتالي الخضوع لنظام العرض والطلب.

اليوم، في السوق العولي، الذي يرتبط به السوق المحلي كتاب مشلول الارادة ومقلد، هناك ثمن للاعب، وثمان للنادي أو الفريق وثمان للمدرب، والذي يحدد الأثمان ويتفاوض بشأنها هو مكاتب السمسرة، التي بدورها تربط الساحة الرياضية بأغنياء العالم المستثمرين أو المغامرين، ومكاتب السمسرة فيها استشاريون اختصاصيون يجوبون العالم ويرصدون الساحات الرياضية من أجل انتقاء، صغار اللاعبين الواعدين، من الأطفال والشباب، وخصوصا في دول العالم الثالث الفقيرة، وذلك من أجل شرائهم كمادة خام ومن ثم بيعهم على الأندية والفريق الرياضية الغنية بأغلي الأثمان، هناك، في أندية العالم المتقدم، يجري تحويل المادة الخام الواعدة إلى بضاعة مصنعة جاهزة لعرضها في أسواق النخاسة الرياضية العولمية بواسطة مكاتب السمسرة إياها.

وكأي بضاعة فإن ثمنها سيعتمد على مدى تعلق الناس بها، وهذا التعلق تدرسه مكاتب السمسرة من خلال استطلاعات الرأي ورصد قوة أو ضعف حماس المشاهدين في الملاعب الرياضية لهذا اللاعب البضاعة أو ذلك، من هنا التفاوت الهائل في أسعار اللاعبين المتقنين ابدا، كأي بضاعة، من يد الى يد أخرى، ومن هنا التفاوت الرهيب في رواتب اللاعبين، فكلما كان اللاعب أكثر تميزاً وأكثر شعبية كان مصدراً لدخل كبير للنادي الذي اشتراه، وكان بالتالي أعلى ثمناً وأعلى رتباً.

ولأن اللاعبين هم عادة من الشباب الصغار الذين يتميزون بقلّة الخبرة الحياتية وضعف الخلفية التعليمية وضحالة الثقافة

فإنهم يحتاجون إلى من يساعدهم في تدبير أمورهم الحياتية المعقدة الجديدة الناتجة عن ثروة هائلة جنوبية تندفق في أيدي هؤلاء الشباب في فترات زمنية قصيرة جدا. هنا ومرة أخرى، يأتي دور مكاتب السمسرة، فهذه المكاتب تقوم باستثمار أموال هؤلاء اللاعبين لهم، وبترتيب إجراءات عرضهم للبيع والشراء، وفي بناء علاقات عامه لإدخالهم في حلقات الأغنياء، والشهورين، وفي تفصيل الاعلان المناسب لجعلهم بضاعة محبوبة ومشتهاة وبالتالي غالية الثمن.

إنها باختصار عملية تفتيش عن مادة خام، تشتري بانجس الأثمان، لتصنع وتصلقل في مؤسسات إنتاج رياضية، ثم تتداول كسلعة جاهزة في بورصات الرياضة العولمية، لينجني في النهاية من جرائها المستثمرون والمغامرون والمضاربون الأرباح الخيالية والمكانة الاجتماعية الرمزية العولمية.

السؤال الذي يطرح نفسه بالحاج هو: هل هناك فرق بين مكونات تلك التجارة الرياضية وعوالمها وبين مكونات وعوالم تجارة البغاء، أو المخدرات أو العمالة المهاجرة أو الفن أو مكان مماثلا لها في توفير إمكانية استغلال الإنسان

لاخية الإنسان؟ إن ما الفرق مثلا بين سماسرة الرياضة وسماسرة الرقيق الأبيض؟ ألا يقوم الاثنان بعمليات بيع وشراء لبضاعة إنسانية معروضة وبنى الأرباح من ورائها؟ ألا يقوم الاثنان بشبه امتلاك حق التصرف في تلك البضاعة من خلال عقود تخولهم وحدهم حق البيع والشراء وحق الحصول على قوسيونات فاحشة؟ ألا يقوم الاثنان بعمليات تزيين البضاعة واستغلال شتى أنواع الغرائز البدائية الفجة عند البشر لإقناعهم بدفع اثمان باهضة لإشباع تلك الغرائز؟ وكيف تصل اثمان تذاكر مشاهدة بعض مباريات كرة القدم إلى ألف دولار؟ ألا تنطق تلك المقارنات المتماثلة في السمسرة على عوالم الغناء والسينما والفنون التشكيلية وتهريب العمال الفقراء المهاجرين؟ ألا يوجد في كل تلك العوالم السماسرة ومستغلو حاجات أو ضعف



د. علي محمد فخرو

الناس والبلاء، الذين يدفعون أغلى الأثمان لآتفه المتع؟ هل حقا أن دفع أكثر من مئة مليون دولار لشراء لوحة فنية هو عملية تدفق فني؟

إنن فما الذي ومن الذي سيسبب تعصي على غوايات اقتصاد العولة الحر، المنفلات من كل قيمة أخلاقية، الذي تحرك جزءا متعاطفا منه مآكنة السمسرة، والذي يقطع من الشعوب كل ما كان ملكا لها ليضعه في يد أقلية صغيرة من المغامرين؟ ألم تكن مثلا لعبة كرة القدم في الماضي غير البعيد لعبة شعبية بالغة البساطة والبراءة قبل أن تقلبها أيادي سمسرة الرأسمالية العولمية المتوحشة إلى مؤسسة مليئة بالشياطين والصوص والرذيلة؟

لقد كتبت نورينا هرتز كتاب «الاستيلاء الصامت» لتظهر كيف أن الرأسمالية العولمية تؤدي إلى موت الديمقراطية، وكتب الفيلسوف جون جري كتاب «الفجر الكاذب» ليظهر الهلوسات المحيطة بالرأسمالية العولمية، وكتب الاقتصادي جوزيف ستيجنز كتاب «العولة ومثالبها» ليظهر مدى الضرر الذي تلحقه العولة بمن تدعي أنها جاءت لتخدمهم، وكتب جورج مونبيون كتاب «الدولة الأسيرة» ليبرز سيطرة الشركات العولمية الكبرى على المجتمع البريطاني، ويستطيع الإنسان أن يذكر عناوين مئات الدراسات الأخرى من الغرب الراسمالي ومن خارجه.

كل تلك المراجعة تسير على قدم وساق، أما عندنا، في أرض العرب، وعلى الأخص في مجتمعات اليسر البترولي، فإن الليبراليين الصغار الجدد، في الحكم وخارجه، يزادون عنادا في استعمال أسوأ ما في الرأسمالية العولمية: فتح كل حقل ونشاط مجتمعي لمكاتب السمسرة العولمية، لقد سلما حقول التربية والصحة والعمل والإسكان والإعلام والثقافة، بل حتى احتفالات المناسبات الوطنية، لمكاتب السمسرة لتديرها أن تنظفها أو تضع ضوابطها أو تبيع وتشتري فيها، فهل أن قصة سمسة الرياضة ستكون درسا يوظفهم؟

annahar@annahara.kw.com

المواقف والتطلعات وجهات النظر المنشورة في هذه الصفحة وفي بقية مقالات الراي في كل صفحات الجريدة تمثل اصحابها ولا تتحمل «النهار» تبعاتها.